

الوزير يطلب اعتماد سعر الصرف ٢٥١٢ ليرة لتسجيل الطلبة المقبولين بمفاضلتي «السوري غير المقيم والعرب والأجانب» «التعليم العالي» توضح الرسوم الجديدة.. واسطفان لـ«الوطن»: العدالة وتكافؤ الفرص في «الخاصة» لم يحدثا في مفاضلات سابقة

فادي بك الشريفي

طلب وزير التعليم العالي بسام إبراهيم من الجامعات اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية (٢٥١٢) ليرة سورية (وسيطاً) وذلك استناداً إلى كتاب مصرف سورية المركزي، ليصار بوجهه إلى تسجيل الطلاب المستجدين والقادمي المقبولين بمفاضلة السوري غير المقيم والمقبولين من الطلاب المستجدين والقادمي بمفاضلة العرب والأجانب من المسجلين على أساس الشهادة الثانوية السورية للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢.

هذا وكشفت الوزارة عن دراسة دقيقة أجريت لمفاضلات الجامعات الخاصة وذلك بعد لحظ ازدياد عدد الناجحين في الثانوية العامة هذا العام وارتفاع المعدلات بشكل واضح، معتبرة أن هذا الإجراء هدفه إعطاء الطلاب تكافؤ الفرص والعدالة فيما بينهم، والتأكد من حسن سير عملية المفاضلة. وقالت: بعد صدور نتائج المفاضلة الأولى تم الطلب من الجامعات عند إملاء الشاغر القيام بإعلان جديد ومفاضلة بحيث تستمر لمدة ثلاثة أيام بعد صدور نتائج المفاضلة العامة (التحضيرية العام والموازي) لكي يتاح للطلاب الذين لم يقبلوا على المنح الطبية والسنة التحضيرية بالتقدم إلى



هذه المفاضلة، مضيئة: لمسا ذلك من خلال ارتفاع معدلات القبول فمثلاً الطب البشري لم يقبل أقل من ٢٣١ درجة. وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد عضو المكتب التنفيذي في اتحاد الطلبة فايز اسطفان، أن توجه الوزارة لتطبيق المفاضلة بالألية الجديدة لهذا العام، جاء بعد عدة شكاوى وانتقادات ظهرت خلال السنوات الماضية بقول طلاب معدلاتهم أقل من غيرهم لاعتبارات التسجيل قبل غيرهم، ما دفع الوزارة لاعتماد إجراء جديد يحقق العدالة وتكافؤ الفرص، مضيئة: العدالة وتكافؤ الفرص اللتان تحقق هذا العام لم يحصلوا في أي مفاضلة سابقة للجامعات الخاصة.

وقال اسطفان: بعد ورود شكاوى عديدة من الطلاب، تم إلزام الجامعات الخاصة بأنه كل طالب تم قبوله في اختصاص معين بموجب نتائج المفاضلة الأولى، وتم تثبيت قبوله وسدد الرسم وأراد أن ينسحب من الجامعة عليه إعادة ٧٥ بالمئة على الأقل من المبلغ الذي سدد، أما الانسحاب ضمن الجامعة من اختصاص إلى آخر فتدور له الرسوم كافة ولم يتم حسم أي مبلغ له. وعلى نحو مماثل، ناشد المئات من الطلبة بضرورة إعادة النظر بالرسوم الجديدة الصادرة عن الوزارة وخاصة وسط الظروف الراهنة التي أثرت في شريحة كبيرة من الطلبة لاسيما فيما يتعلق برسوم الموازي

قبول الطلاب، أما الطلاب المستجدين، فيسددون وفق القرار ٧٦ الجديد، واستشهدت الوزارة على ذلك بأن الكليات الطبية تدفع (موازي) ٢٠٠٠٠٠ ليرة، أما حالياً فالمبلغ المستحق ٣٠٠٠٠٠ ليرة لم يزد على ذلك أي شيء، أما بالنسبة لسوري غير المقيم فما زالت ٣٢٠٠ دولار والعرب والأجانب ما زالت ٥٠٠٠ دولار، وهذا ينطبق على بقية الاختصاصات. وفيما يخص القرار ٨٥ أشارت إلى أنه حدد رسوم الطلاب الذين كانوا نطائمين واستفدوا وأعادوا وتسجيلهم بالجامعة من جديد، وفق المادة ١٠٣ المعدلة بالرسوم وفق مفاضلة عامة وأصبح تعليمياً موازياً ويأخذ فرص تسجيل جديدة بشروط جديدة ورسوم جديدة، من كان موازياً منهم يدفع ضعف مثلي الموازي مثال: طالب في كلية الآداب سدد ٩٠ ألف ليرة للموازي ومن ثم استنفذ وأراد إعادة تسجيله يترتب عليه وفق القرار الجديد تسديد ١٨٠ ألف ليرة. وفيما يخص السوري غير المقيم والعرب والأجانب المستجدين من أعادوا تسجيلهم في الجامعة فقد ارتفعت الرسوم الخاصة بهم وفق المادة ١٠٣ من ٣٢٠٠ دولار إلى ٦٤٠٠ دولار للسوري غير المقيم ومن ٥٠٠٠ إلى عشرة آلاف للعرب والأجانب.

معاونة في الإنتاج وأخرى في التسويق وثالثة في التصدير!

هل تعالج زيارة وزير (التموين) لطرطوس عقبات تسويق الحمضيات؟

طرطوس - هيثم يحيى محمد

تعتبر زراعة الحمضيات زراعة إستراتيجية لسكان الساحل السوري لكون الأُس التي تعمل فيها تزيد على (٥٥) ألف عائلة وكون مردودها هو المصدر الوحيد لمعيشتهم وبالتالي فإن أي تضييق حكومي تجاه هذه الزراعة المهمة من حيث مستلزمات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي والأسعار ستكون له انعكاسات سلبية كبيرة على هذه الأسر بشكل خاص وعلى الساحل والاقتصاد الوطني بشكل عام من هذا المنطلق وغيره ينتظر مزارعو الحمضيات وكل المرتبطين بهم وبهذه الزراعة أي إجراء أو قرار تتخذه الحكومة يمنع تراجع إنتاجها ويسهم في إعادة الألق إليها وينعكس بشكل إيجابي على المنتجين والمستهلكين والموسقين.. وفي السياق نفسه ينتظرون قبل موسم كل عام اتخاذ قرارات جيدة ووضع آليات عمل مناسبة من شأنها تسويق الإنتاج داخلياً وخارجياً بأسعار تناسل العيوب والمستهلك والتاجر والسؤال الذي واجهنا به الكثير من المزارعين أسس وأول من أسس هو: هل يمكن أن تكون زيارة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم طرطوس مساء الخميس الماضي واجتماعه مع المنتجين بهذه الزراعة وتسويقها قاعدة انطلاق قوية للتجارت في تسويق المحصول داخلياً وصولاً للمناطق التي لا يتم التسويق إليها سواء عبر «السورية للتجارة» التي أعطاها الحكومة سلفة مالية تبلغ حالياً ٣ مليارات ليرة لهذا الغرض أو عبر التجار وأسواق الهال، وأيضاً في تسويق الفائض من هذا الإنتاج إلى الأسواق الخارجية عبر مصدريه بعد إزالة الصعوبات والعقبات التي تقف في وجهه؟

هذا الاجتماع الذي ننضع ما جرى فيه أمام الرأي العام وأمام المنتجين والعاملين والمستهلكين بشكل خاص من خلال هذه المادة أرقام في البداية عرض المحافظ صفوان أبو سعدي مذكرة الإنتاج حول زراعة الحمضيات بشكل عام وفي محافظة طرطوس بشكل خاص وأهميتها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية حيث ذكر أن المساحة المزروعة بالإنتاج تبلغ ٤٣ ألف هكتار تنتج أكثر من مليون طن من أنظف وأحسن الأنواع لكن هذا الإنتاج تراجع عاماً بعد آخر لأسباب التوسع إلى ٧٧٧ ألف طن فقط (٢١٥ ألفاً في طرطوس والباقي في اللاذقية) لأسباب تتعلق بقلّة المياه وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وانخفاض الأسعار وبالتالي من المزارعين مبيداً أن أكثر من (٥٦) ألف أسرة تعمل بهذه الزراعة منها أكثر من (٢٠) ألفاً في طرطوس وأشار إلى أن كيلو البرتقال يكلف المزارع أكثر من ٤٠٠ ليرة ويكيلو الليمون الحامض يكلفه ٥٣٣ ليرة والمندرين ٤٣٣ ليرة في أرض المزرعة يضاف إليه تكاليف النقل والعبوات والعمولات متوقعاً تصدير نحو ٦٧ ألفاً للخارج أي نحو ٩ بالمئة من كامل الإنتاج ومطلباً بضرورة التدخل الإيجابي من «السورية للتجارة» من خلال الشراء المباشر من الفلاحين بأسعار تغطي التكلفة مع هامش ربح مقبول والتخفيف من الحلفات الوسيطة وإصدار شهادات تأشيرة للشراء ونشرات أسعار للبيع في الأسواق مع التشديد في مراقبتها وتفعيل الاتفاقية الموقعة من قبل المحافظة مع سيباستيول الروسية.

معاونة المصدريين

توافر جميع مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها كالمسادة وغيره وتتمنى أن تتجح السورية بتسويق كميات جيدة. على حين أشار مزارع آخر إلى ما يدفعه الفلاح من تكاليف باهظة جداً للشاحنات وفرن العبوات الفارغة (١٠٠٠ ليرة للعبوة الواحدة) وأجور قبان ومعاير و... إلخ.. وقال عضو مكتب تنفيذي لاتحاد الفلاحين وهو من قرية تتركب إن الكثير من الفلاحين يدؤون بقلع الحمضيات ويحجسون عن زراعات بديلة وهذا أحد أسباب تراجع الإنتاج مؤكداً أن زراعة الحمضيات في خطر إذا لم يحصل الفلاح على سعر مجزٍ لإنتاجه.

زار واحد أحد المصيرين إلى دول الخليج ولبنان أشار للمعاشات التي يتعرض لها بسبب كثرة الجهات التي تقوم بتقيصت الإيرادات الحملة وتكاليف ذلك عليه وطالب بحصر التفتيش فيها واحدة إضافة للجمارك. على حين ذكر مصدر آخر (زيد بلورة) أن قرار المصرف المركزي رقم ١٠٧٦ الذي صدر في آب الماضي ساهم بتراجع التصدير بنسبة ٣٠ بالمئة وطالب بتدارك التغيرات فيه.. بدوره عدنان ربا صاحب مشغل فرز وتوضيب ومصنر أكد ضرورة إيجاد أسواق خارجية لتصدير الفائض وأهمها السوق الروسي فهو سوق واعد جداً شرط تأمين خط نقل بحري مباشر بيننا وبين روسيا وتخفيف الرسوم الجمركية عن البضائع التي تدخل تلك السوق وبغير ذلك لن يتمكن المصدرون من منافسة الإنتاج الروسي وغيره في السوق الروسية.

الرئيس غرفة التجارة والصناعة مازن حماد طالب الوزير بالموقف على إصدار القرار المتعلق بإحداث مجلس تسويق الحمضيات الذي شكلته الغرفة منذ بضعة أشهر لما له من أهمية لجهة وضع خطة إستراتيجية للتسويق ومتابعة تنفيذها من جميع الجهات المعنية للسنوات المقبلة بوضع أسعار تأشيرية جيدة تراعي وضع المنتجين والتكاليف وأن تقوم المؤسسة بالتسويق بوجهها وتدفع القيمة بسرعة للفلاحين المنتج عماد بركات من قرية جحور طلب بوضع أسعار تغطي التكلفة التصدير عبرها بالصيغة الحالية مطالباً بإيجاد صيغة



إعادة النظر ببدلات إيجار عقارات الدولة

محافظ القنيطرة يحذر رؤساء الوحدات الإدارية من التهاون مع مخالفات البناء

القنيطرة - خالد خالد

طالب محافظ القنيطرة عبدالحليم خليل بعدم التهاون مع مخالفات البناء وضرورة تطبيق المرسوم /٤٠/ لعام /٢٠١٢/ وعدم السماح بأي مخالفة وقمعتها بوقتها، متوقفاً بمحاسبة أي رئيس بلدية متهاون أو مقصر بعمله. وشدد خليل خلال لقائه رؤساء الوحدات الإدارية على أرض المحافظة وتجمعات ريف دمشق باجتماعين منفصلين على أهمية تطبيق القانون /٤٩/ لعام /٢٠٠٤/ والتشديد بموضوع النظافة العامة وتبسيط الإجراءات والاهتمام بالبعد التنموي في مجال عمل الوحدات الإدارية وتمت حماية بالفتح على الاستثمار، مبيدا استعداد المحافظة لتقديم جميع أشكال الدعم لمختلف المشاريع التي يمكن أن تعزز الثقة الاقتصادية في مجال عمل الوحدات الإدارية.



وهدد على رؤساء الوحدات الإدارية بتتبعه العمل ميدانياً والقيام بجولات على جميع الأحياء والاستماع إلى موم الناس ومطالبيهم والعمل على حلها ومعالجتها وتلبية طلباتهم والالتزام بالدوام ومتابعة مفاصل العمل. وأوضح أن اللقاءات مع رؤساء الوحدات الإدارية ستكون دورية بشكل مستمر، كما سيتم تكليف عضو المكتب التنفيذي المختص متابعة ومراقبة عمل الوحدات الإدارية ومناقشة واقع عمل الوحدات الإدارية والعقبات التي تعترضها وسبل تذليلها للارتقاء بواقع العمل على النحو الأمثل وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

مؤكداً أهمية تبادل الخبرات بين الوحدات الإدارية والاستفادة من خبرات رؤساء الوحدات الذين أمضوا فترة طويلة بالعمل والتشاركية بين فعاليات المجتمع المحلي والعمل على تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين وتحصيل الغرامات المالية وتفعيل الجنيابة بالوحدات الإدارية وتحصيل إيرادات الوحدات الإدارية / رسم الخدمات رسم الأشغال- رخص البناء - تأجير أملاك الدولة / من خلال تطبيق القوانين والأنظمة والبحث عن مشاريع استثمارية لزيادة الإيرادات وتشجيع المبادرات الأهلية موجهاً بتشكيل لجنة إغائية على مستوى كل وحدة إدارية

عمل الوحدات الادارية بعيداً عن التزلزل والروتين والبيروقراطية ضمن توجيهات الحكومة لتقديم الخدمات للمواطنين بالشكل الأمثل. ولفت إلى ضرورة التمسك بتطبيق الإجراءات الاحترازية للتصدي لفيروس كورونا وتشجيع المجتمع المحلي على أخذ الفلاح وحصر الحالات الخاصة لأسر التي لا تمتلك بطاقة إلكترونية لتزويدها بمادة الخبز، مشيراً إلى ضرورة تزييت وتجميل مداخل الوحدات الإدارية والحفاظ على الممتلكات العامة والآليات والتركي على النظافة وترحيل القمامة بشكل دوري، إضافة إلى المتابعة المستمرة بتسليد المصارف المطرية وجيوزيتها قبل فصل الشتاء. وشدد المحافظ على أهمية إقبال أسر ذوي الشهداء والجرحى الاهتمام وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم حسب الإمكانيات المتاحة، وذلك تقديراً لنضحياتهم في سبيل الدفاع عن تراب الوطن. وتعاي تجمعات ريف دمشق نقص المياه وغياب الكهرباء وعدم تطبيق العدالة في التقنين الكهربائي ومشكلة النقل ونقص عمال النظافة في الوحدات الإدارية ومشكلات الصرف الصحي بسبب قدم البواري وأنسداد المجور نظراً للثقافة السكانية والمطالب بزيادة مخصصات الأقران من الدقيق وغيرها من المطالب الضرورية.